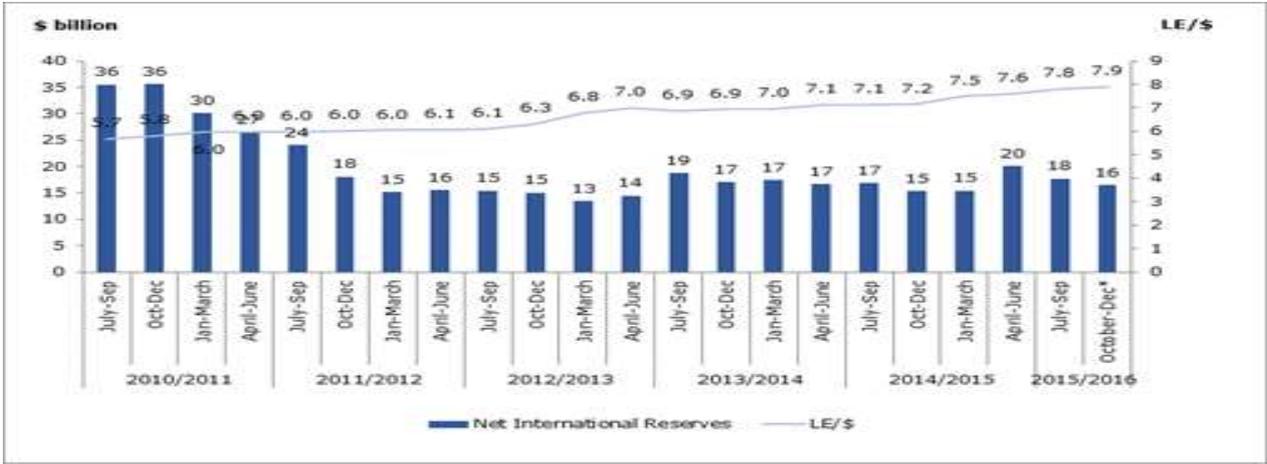


"الاحتياطي الأجنبي" يرتفع بـ ٥٦ مليون دولار خلال فبراير"

الخبر

موقع صحيفة المال:

ارتفع صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي بواقع ٥٦ مليون دولار ليسجل ١٦,٥٣٤ مليار دولار، نهاية فبراير الماضي، مقارنة بـ ١٦,٤٧٨ مليار دولار نهاية يناير. وأوضح البنك المركزي أن زيادة أرصدة الذهب تسببت في الارتفاع الأخير مقابل انخفاض بعض البنود الأخرى المكونة للاحتياطي، حيث ارتفعت قيمة المعدن الأصفر بـ ٢٥٣ مليون دولار، لتصل أرصدته بالاحتياطي إلى ٢,٥ مليار دولار، مقارنة بـ ٢,٣ مليار دولار نهاية يناير، وصعدت حقوق السحب الخاصة SDRs بقيمة طفيفة بلغت ١١ مليون دولار لتسجل ١,١٦٤ مليار دولار نهاية فبراير. وتراجعت أرصدة العملات الأجنبية بقيمة ٢٠٧ مليون دولار لتبلغ ١٢,٧٨٦ مليار دولار، بدلا من ١٢,٩٩٣ مليار دولار نهاية يناير ٢٠١٦، وانخفضت أيضا القروض من صندوق النقد بـ ٥٢ مليون دولار نهاية فبراير الماضي.



Source: Central Bank of Egypt (CBE), Monthly Statistical Bulletin, Various Issues.

* سعر الصرف للفترة أكتوبر - نوفمبر.

الرأي

* انعكست تطورات ميزان المدفوعات بعد ثورة يناير ٢٠١١ على حدوث انخفاض حاد في صافي الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، حيث تراجع من ٣٥.٢ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠ ليصل إلى ١٦,٥٣٤ مليار دولار في نهاية فبراير ٢٠١٦ رغم المساندة الخليجية، الأمر الذي يعني تراجع عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية إلى نحو ٣,٢ شهر مقارنة بـ ٨ شهور في يونيو ٢٠١٠، وتستهدف الحكومة المصرية في خطتها متوسطة المدى من ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى ٢٠١٨-٢٠١٩ زيادة حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى ٢٨ مليار دولار أمريكي لتغطي ما يقرب من ٤ أشهر من الواردات السلعية، وفقا لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة المدى التي أعدتها وزارة التخطيط.

* الارتفاع الذي حدث في الاحتياطي طفيف جدا ولا يعكس تحسنا حقيقيا في موارد النقد الأجنبي، والتي تعاني بشدة نتيجة التباطؤ في اتخاذ خطوات تعالج بصورة جذرية هذه الأزمة وتؤدي في النهاية إلى تنشيط الاقتصاد والتي تتمثل في الأساس في عودة الصادرات وزيادة حجم الاستثمارات وتنشيط السياحة والحد من معدلات نمو الواردات مع الإشارة إلى أن مشكلة ارتفاع سعر الدولار الحالية ترتبط في الأساس بالتوقعات والشائعات المستمرة حول تقديراته السريعة.

* نرى أنه إذا أرادت مصر تجنب المضي في تعديل قيمة الجنيه وفقدان المزيد من احتياطيات العملة الأجنبية، فيجب عليها التحرك نحو سوق أكثر مرونة فيما يتعلق بنظام سعر الصرف. وهذا من شأنه تقليل الواردات والمساعدة في الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن ثم، لن تكون مصر بحاجة إلى مواصلة البحث عن التمويل الخارجي للإبقاء على الاحتياطي الأجنبي عند المستويات الآمنة، لهذا ينبغي على مصر اعتماد سياسة نقدية تستهدف التضخم أولا، وهو ما يتيح مجموعة من المميزات تتمثل في تخفيف الضغط على الاحتياطي الأجنبي وتعميق إصلاحات القطاع المالي وتعزيز الشفافية فيما يتعلق بعمليات البنك المركزي وتقليل دور الحكومة في السياسة النقدية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.